

Distr.: General
22 February 2024
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
7	ثانيا - الميزانية
7	ثالثا - الظروف الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
8	باء - السياحة والبناء
9	جيم - الخدمات المالية
9	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
10	هـ - الاتصالات والمرافق العامة
11	رابعا - الظروف الاجتماعية
11	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في وثائق العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



الرجاء إعادة استعمال الورق



11	باء - العمل والهجرة
12	جيم - التعليم
13	دال - الصحة العامة
14	هاء - الجريمة والسلامة العامة
15	واو - حقوق الإنسان
15	خامسا - البيئة
16	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
16	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
16	ألف - موقف حكومة الإقليم
17	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
18	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
18	ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
18	باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
المرفق	
21	خريطة جزر تركس وكايكوس

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة ديليني دانييل - سيلفاراتنام (منذ حزيران/يونيه 2023)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شعابية منخفضة على بُعد 145 كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسياليس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 154 068 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 49 309 نسمة (تقديرات عام 2023): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والفلبين والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 75 سنة (الرجال: 72 سنة؛ والنساء: 78 سنة) (2022)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون، ترك الكبرى

رئيس حكومة الإقليم: تشارلز واشنطن ميسيك (منذ 20 شباط/فبراير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ والحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أُجريت أحدث انتخابات في 19 شباط/فبراير 2021

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 23 956 دولارا (الاسمي، تقديرات عام 2023)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 7 في المائة (تقديرات عام 2023)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سكن هذه الجزر هم شعب تاينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضمت بريطانيا هذه الجزر بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلّ حاكمٌ محلّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- 1 - ينص مرسوم دستور جزر ترڪس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012 كخامس دستور للإقليم منذ عام 1962، على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيّنين.
- 2 - وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحوكمة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحوكمة الرشيدة في الإقليم.
- 3 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- 4 - وتضم الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب، رئيس المجلس و 15 عضوا منتخبا وأربعة أعضاء معيّنين والنائب العام. ويُنتخب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.
- 5 - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة تُسنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي تُسنّ في المملكة المتحدة وتُطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.
- 6 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية في جزر ترڪس وكايكوس. فقد كانت الجزر تُدار على أساس نظام حكومي وازاري في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة جزر ترڪس وكايكوس وحكومة المملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت حكومة المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل حكومة جزر ترڪس وكايكوس وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أُنشئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة جزر ترڪس وكايكوس وسلطانها التشريعية وفي صفوف بعض الموظفين العموميين فيه (انظر أيضا الفرع رابعا-هـ أدناه).
- 7 - وخلال الفترة من آب/أغسطس 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عمل الحاكم، الذي خُوِّلَ إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنندى تشاوري. وكان أعضاؤهما من أهل الجزر الذين عيّنهم الحاكم. وكان يُشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

8 - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام 2009 بأجزاء من دستور عام 2006، أدى التراجع الاقتصادي وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بُغية "موازنة الحسابات" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم إلى تسريح موظفين في القطاع العام بشكل مؤقت. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

9 - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة، التي بدأت في آب/أغسطس 2009، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما أُجريت انتخابات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 84 في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت حكومة جزر تركس وكايكوس السابقة في عام 2009، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وأدى زعيم الحزب الوطني التقدمي، روفوس إيوينغ، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبذلك عادت الحكومة المنتخبة إلى الحكم في الإقليم.

10 - وفي شباط/فبراير 2013، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن استعادة الديمقراطية الحقيقية كانت لا تزال بعيدة المنال، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أفضت إلى استعادة الحكومة التمثيلية في الإقليم. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه 2013. وحسبما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عددا من التوصيات، شملت إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس 2014، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لاستعادة الديمقراطية بشكل كامل في الإقليم وفقا للشروط التي يحددها شعبه. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على ردٍّ من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

11 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء، ضمت ممثلين عن حكومة جزر تركس وكايكوس والمعارضة والجمهور وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام 2011 وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن إجراء تغييرات دستورية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة.

12 - وقدمت لجنة استعراض الدستور، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام 2011، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكّرس في دستور عام 2006، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لذلك المنصب مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، ذكرت اللجنة أنه أمرٌ تقررته السلطات السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.

13 - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير 2015، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي يشكل وثيقة أساسية لكفالة استمرار

جزر تركس وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دوليا في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ومع ذلك، أُلغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة 12) في آذار/مارس 2017.

14 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، لتعود بذلك إلى موقع الأغلبية بعد انقطاع دام 13 عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارترليت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016.

15 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، أشارت خلالها إلى تعليق العمل بدستور الإقليم. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وشواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

16 - وفي خطاب بمناسبة أداء الحاكم اليمين الدستورية في تموز/يوليه 2019، ذكرت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس آنذاك أن الدستور الحالي لم يُصاغ من قِبَل الإقليم وأنه لم يكن سوى إهانة للحكومة المنتخبة محليا. وأضافت أن هذا الدستور يمثل وثيقة تترك الحكم لشخصيات وأن الإقليم لا يمكنه تحمل حالة انعدام اليقين هذه. وسلطت الضوء على طموح شعب جزر تركس وكايكوس في العودة إلى دستور عام 2006 الذي يمثل، إلى جانب النظم المالية والرقابة الحالية، توازنا في شراكة الإقليم مع المملكة المتحدة، لأنه يوفر ضمانات للمملكة المتحدة، ويمنح في الوقت نفسه شعب جزر تركس وكايكوس كرامته.

17 - وأعلنت رئيسة الوزراء آنذاك، في بيان عام أدلت به في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تقريرا للجنة استعراض الدستور يتضمن مقترحات متعلقة بإدخال تغييرات على الدستور قد عُرض على مجلس النواب. وأوضحت أنها تعترف بتقديم المقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بمجرد مناقشة التقرير في المجلس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تم إطلاع المملكة المتحدة على المقترحات في شباط/فبراير 2020، وردت حكومتها في آب/أغسطس 2020، وطلبت مزيدا من التوضيحات بشأن بعض التغييرات المقترحة.

18 - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 19 شباط/فبراير 2021، فاز الحزب الوطني التقدمي بـ 14 مقعدا من أصل 15 مقعدا منتخبا في مجلس النواب، ليعود بذلك إلى موقع الأغلبية. وأصبح زعيم الحزب الوطني التقدمي، تشارلز واشنطن ميسيك، رئيسا للوزراء في جزر تركس وكايكوس.

19 - وُفتح تحقيقان في برلمان المملكة المتحدة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، على التوالي، أحدهما من قبل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية، لاستكشاف الترتيبات الدستورية لأقاليم ما وراء البحار وما إذا كانت العلاقة مناسبة للغرض في القرن الحادي والعشرين؛ والآخر من قبل لجنة الإجراءات في مجلس العموم، لدراسة خيارات تمثيل أقاليم ما وراء البحار داخل مجلس العموم.

ثانيا - الميزانية

20 - وفقا لما ذكرته حكومة جزر تركس وكايكوس، تشير تقديرات الميزانية للسنة المالية من نيسان/أبريل 2023 إلى آذار/مارس 2024 إلى إيرادات قدرها 417,8 مليون دولار، ونفقات تشغيل قدرها 424,1 مليون دولار ومساهمات في صندوق للتنمية قدرها 50,0 مليون دولار، وعجز في موارد التشغيل قدره 6,3 ملايين دولار.

21 - ولا تفرض حكومة جزر تركس وكايكوس أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوما للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

22 - الركيزتان الأساسيتان اللتان تدعمان الاقتصاد هما السياحة والخدمات المالية. ووفقا لإدارة الإحصاءات في جزر تركس وكايكوس، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2022، مقاسا بالأسعار الجارية، ما يقدر بنحو 1,14 بليون دولار، أي بزيادة بنسبة 9 في المائة عن 1,04 بليون دولار المسجلة في عام 2021. وقد شهد الإقليم نموا اقتصاديا مطردا على مر السنين. ورغم التحديات التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، انتعش قطاع السياحة حيث شهد نموا تجاوز 9 في المائة المسجلة في عام 2021. واستمر التوسع الكبير في النشاط في عام 2022، ومن المتوقع حدوث مزيد من النمو في عام 2023. وفي تموز/يوليه 2023، قدمت إدارة الإحصاء نظرة اقتصادية إيجابية لعامي 2023 و 2024، حيث أشارت إلى أن التوقعات تؤكد مرونة الاقتصاد المحلي وقدرته على التكيف في مواجهة الظروف العالمية المعاكسة. وكان النصف الأول من عام 2023 محوريا في إظهار مرونة جزر تركس وكايكوس، التي من المتوقع أن يبلغ نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 1,2 في المائة في عام 2023 وأن يرتفع إلى 1,6 في المائة في عام 2024. وتعتمد توقعات النمو هذه على الانتعاش المتواصل لقطاع السياحة وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

23 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، حافظ النمو الاقتصادي في جزر تركس وكايكوس في السنوات الأخيرة على مسار إيجابي ومستقر، على الرغم من أن الإقليم يشهد توسعا متواضعا في النشاط الاقتصادي. وتشمل الاستثناءات البارزة الآثار السلبية للأعاصير في عام 2017 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020 وإعصار فيونا في عام 2022، وكل منها شكل انتكاسات مؤقتة. وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن الأسس الاقتصادية للإقليم تسمح بتوسع النشاط الاقتصادي في المستقبل. ويجب الاعتراف بتعرض جزر تركس وكايكوس للأعاصير، ولا سيما خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، لأن الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تعاق من جراء الأضرار المرتبطة بالبنى التحتية، وإغلاق الفنادق، وإلغاء الرحلات الجوية، وغير ذلك من حالات التعطيل. وإدراكا من جزر تركس وكايكوس لهذا الضعف، فإنها تولي أهمية عالية للحصافة المالية باعتبارها عنصرا حيويا للنمو والتنمية في المستقبل. ولذلك، تهدف حكومة جزر تركس وكايكوس إلى كفالة أن تتواءم إدارتها القصيرة الأجل للاقتصاد الكلي (المجسدة في الخطط

الثلاثية السنوات) واستراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل عن قصد مع مبادراتها في مجال السياسات الإنمائية الطويلة الأجل، على النحو المبين في استراتيجيتها المعنونة "رؤية عام 2040".

24 - ووفقا لوثيقة التشاور العام في سياق الاستراتيجية المعنونة "رؤية عام 2040"، فإن الهدف من الاستراتيجية هو تحقيق "نوعية حياة عالية يتمتع بها المواطنون والمقيمون والأجيال القادمة"، تقاس من خلال خمسة أبعاد للتنمية المستدامة، وهي: الدخل القومي والثروة المرتفعان؛ والمجتمع المتماسك اجتماعيا؛ والبيئة الطبيعية والأصول التراثية والثقافية الصحية؛ وأمن المواطن؛ والحوكمة الرشيدة. وتمهد رؤية عام 2040 واستراتيجية التنمية متوسطة الأجل معا الطريق لاستراتيجيات وإجراءات محددة تعتبر ضرورية لتحقيق التطلعات المحددة في وثيقة رؤية عام 2040 وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

باء - السياحة والبناء

25 - على الرغم من التحديات المواجهة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، لا تزال السياحة تشكل القطاع الرئيسي في الإقليم. ووفقا لإدارة الإحصاءات، يركز الاقتصاد إلى حد كبير على السياحة والخدمات ذات الصلة بها لأن هناك القليل من الموارد الطبيعية المتاحة. وتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، بمرور الوقت، في قطاع السياحة، وهو مجال تشجع حكومة جزر تركس وكايكوس بقوة الاستثمار فيه. وتمثل السياحة والخدمات ذات الصلة بها أكثر من 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

26 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تستمر السياحة في الانتعاش. وقد انخفضت الزيارات إلى جزر تركس وكايكوس في عام 2022 بنسبة 15 في المائة مقارنة بأرقام ما قبل الجائحة. ومع ذلك، ففي الربع الأول من عام 2023، انتعشت إقامة الزوار الذين وصلوا عن طريق الجو، متجاوزة ما سجل في الربع الأول من عام 2019 بنسبة 21 في المائة. وزادت الزيارات بالرحلات السياحية البحرية بنسبة 1,8 في المائة خلال الفترة نفسها. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت جزر تركس وكايكوس قد استقبلت أكثر من 1 مليون زائر لهذا العام، وهو عدد يشمل الزوار الذين وصلوا عن طريق الجو (990 540 زائرا) والزوار الذين وصلوا بالرحلات السياحية البحرية (444 738 زائرا). من المتوقع أن يتجاوز عدد الزوار الذين يصلون عن طريق الجو في عام 2023 الـ 600 000 زائر. وانصب التركيز الاستراتيجي لحكومة جزر تركس وكايكوس لعام 2023 على وضع استراتيجيات من شأنها زيادة إنفاق الزوار في جميع أنحاء جزر تركس وكايكوس، لإتاحة مزيد من النمو الاقتصادي داخل كل المجتمعات ولدى كل أصحاب المصلحة.

27 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تشير التوقعات إلى مسار إيجابي مستدام لقطاع البناء في عامي 2023 و 2024. ويُتوقع أن يكون النمو مدفوعا بمشاريع البناء التي ينجزها كل من الشركات والأفراد، كما يُتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو القطاع 5 في المائة من عام 2022 إلى عام 2025. ويُتوقع أن يسهم التزام الحكومة ببرامج الإنشاء الكبرى، ولا سيما تلك التي تركز على تطوير البنية الأساسية، وتحسين ظروف العمل، والمبادرات المجتمعية، إسهاما كبيرا في استمرار نجاح القطاع. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة والمشاريع المرتبطة بها، إلى جانب زيادة الاستثمار في القطاع الخاص المحلي، إلى زيادة تحفيز نشاط البناء.

جيم - الخدمات المالية

28 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعهد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويره إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم.

29 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة جزر تركس وكايكوس البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وقّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووقّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

30 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستُتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في الإقليم.

31 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تتشّى هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يضع إطارا لهذه السجلات. والتزمت حكومة جزر تركس وكايكوس بإنشاء هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم عند الاقتضاء. وحددت حكومة المملكة المتحدة في عام 2020 توقعات معقولة بأن تكون سجلات أقاليم ما وراء البحار جاهزة بحلول نهاية عام 2023.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

32 - لا تزال الزراعة ومصائد الأسماك تسهم بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة وعدم خصوبة التربة. ويتكون الإنتاج أساسا من المحاصيل الغذائية (البامية والذرة والبطاطا الحلوة) وأشجار الفاكهة في جزر كايكوس. وكانت هناك بعض الابتكارات الجديدة في الزراعة باستخدام التقنيات الحديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة البيئية المتحكّم فيها. ويوجد عدد قليل من المزارع المتوسطة الحجم التي تعمل الآن، يشمل خاصة مزرعتي دواجن اثنتين لإنتاج البيض، كما أن هناك مزرعة دواجن ومفرخة تجارية كبيرة واحدة قيد الإنشاء، وهي على وشك الإنجاز. وفي تموز/يوليه 2022، افتتح أول سوق عام للمنتجات الطازجة المحلية في الإقليم، في جزيرة بروفيدنسالييس، وفيه يبيع المزارعون من جزر كايكوس وبروفيدنسالييس منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين. وأعربت الحكومة عن اهتمامها بتطوير القطاع لتحسين الأمن الغذائي في البلد وتعهّدت بتقديم الدعم من خلال منح زراعية

للمزارعين المسجلين وأموال كجزء من خطة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد وضعت خطة خمسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي وخطة حوافز زراعية شاملة بغية تسهيل نمو القطاع. ويُعدُّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم. وأصدرت حكومة جزر تركس وكايكوس تكليفا بإجراء دراسة لتقييم مصائد الأسماك ووضع خطة استراتيجية متعلقة بها، بهدف تنمية القطاع وتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل لصيادي الأسماك. ومن المتوقع أن تركز الدراسة والخطة على وضع وتنفيذ استراتيجية لسبل المعيشة المستدامة لمجتمعات صيد الأسماك داخل جزر تركس وكايكوس. وفي هذه المبادرة، تتسم سبل المعيشة والحد من الفقر بأهمية بالغة، كما أن الصلة بين النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وسبل العيش الصحية والمدارة جيدا والمنتجة صلة راسخة.

33 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، حيث يُناقش التخطيط لمصائد الأسماك المستدامة. وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية مسؤولة عن سلامة الأرواح في البحر وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

34 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زادت حكومة جزر تركس وكايكوس من جهودها في مجال الإنفاذ في السنوات الأخيرة وما فتئت تقوم أيضا بمراقبة الصيادين بفعالية وتنقيفهم بشأن المخاطر المرتبطة بابيضاض الشعاب المرجانية. وأدت هذه الإجراءات إلى تقليل صيد جراد البحر الذي لم يكن بالحجم المناسب وحدث من الصيد غير المشروع. وبالإضافة إلى قطاع صيد الأسماك، وضعت حكومة الإقليم برامج مثل "كل ما تزرعه وازرع ما تأكله"، وهي تهدف إلى تشجيع وتوسيع القطاع الزراعي وزيادة مساهمة المجال الزراعي ككل.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

35 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبيا. فشبكة الطرق تغطي نحو 370 كيلومترا، منها 170 كيلومترا من الطرق المعبدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسسياليس وفي جزر كايكوس. وأضر إعصارا إيرما وماريا في عام 2017 ومؤخرا إعصار فيونا في عام 2022، بالاتصالات وشبكة الطاقة في جميع أنحاء الإقليم. وفي الجزر الواقعة خارج بروفيدنسسياليس، الاتصالات سيئة الجودة بسبب عدم كفاية قدرة النطاق العريض في غياب الربط بالألياف البصرية.

36 - ويوجد في الإقليم مطاران دوليان: يقع المطار الرئيسي في جزيرة بروفيدنسسياليس، في حين يقع مطار آخر أصغر حجما في جزيرة ترك الكبرى؛ لكن المطار الأخير لا يخدم حاليا إلا الرحلات الداخلية. وتُنظَّم رحلات إلى معظم البلدان في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وهايتي، وكذلك وكندا والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها رحلات مباشرة. والميناء التجاري الرئيسي هو ساوث دوك، الذي يقع في جزيرة بروفيدنسسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرافق للسفن السياحية. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه. وتوفر شركتان للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية وخدمات الإنترنت في الإقليم. وهناك محطة إذاعية وطنية (إذاعة جزر تركس وكايكوس)، كما تتعهد الصحيفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان في الإقليم موقعين شبكيين.

37 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تقدّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات محتكرة متكاملة رأسيا. وتنتج الطاقة الكهربائية كلها

باستثناء 1,0 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وأشارت دراسات عديدة إلى أنه نظراً للتكلفة المفرطة لتوليد الكهرباء، فإن الموارد المتجددة، بما في ذلك المصادر الخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لن تكون مجدية اقتصادياً ومراعيةً للبيئة فحسب، بل ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفةً للأفراد. والعمل جارٍ للقيام بإصلاح تنظيمي بما يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة على النحو الذي أوصي به في مشروع السياسة المتعلقة بالطاقة لجزر تركس وكايكوس. وقُدِّم مشروع قانون الطاقة المتجددة وتخطيط الموارد لعام 2023 بهدف ضمان طاقة مستدامة ونظيفة من خلال تدابير لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة تنوع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الطاقة. وقد وُضعت الاستراتيجية الوطنية للتحول في مجال الطاقة على نحو يضمن المرونة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضاً التخطيط المتكامل للموارد لضمان مراعاة جميع موارد الطاقة المجدية، فضلاً عن التقيد بأفضل المعايير والممارسات في هذا القطاع.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

38 - وفقاً لما ذكرته إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة الإقليم، فإن إجمالي عدد السكان المقدر لعام 2023 بلغ 49 309 نسمة. ووفقاً لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نمواً في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعدادها إلى أكثر من 55 000 شخص بحلول عام 2027. ووفقاً لهذا التقرير، يشكل أهل جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلق عليهم سابقاً اسم "المنتمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلون أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

39 - ويشكل مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

باء - العمل والهجرة

40 - لا يزال القطاع العام يمثل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم. وتشمل قطاعات التوظيف الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية الدولية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لتقرير الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة لعام 2017 في جزر تركس وكايكوس، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة 25 418 شخصاً، وكان 6 في المائة منهم مسجلين كعاطلين عن العمل.

41 - ووفقاً للمراجعة الوطنية للمهارات لعام 2017، يُعَدُّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر أرباب العمل في الإقليم. ويشكل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة 76 في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر أرباب العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت المراجعة الوطنية للمهارات كذلك أن أهل جزر تركس وكايكوس يمثلون 9 في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

42 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاما شفافا ومبسطا للحصول على جنسية إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنَّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقا أو صفة يمكن منحها، تمشيا مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. وفي عام 2023، أدخلت تعديلات أخرى على الأمر التشريعي المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس لسد ما خُدد فيه من ثغرات. ووفقا لوزارة الداخلية والسلامة العامة والمرافق العامة التابعة لحكومة جزر تركس وكايكوس، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى للأشخاص الذين اكتسبوها أو مُنحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم التصويت في الانتخابات، والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظر في طلباتهم، والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيدة وأن يُنظر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقره مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاما تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وبدأت اللجنة المعنية بصفة الهجرة، المسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر عملها في 1 حزيران/يونيه 2021، وقد أكملت مراجعة الطلبات الواردة من عام 2016 إلى عام 2021.

43 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدرا رئيسيا للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنتظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفد منها المهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحري من قوة الشرطة الملكية في جزر تركس وكايكوس وغيره من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وأطلقت استراتيجية للأمن القومي في كانون الثاني/يناير 2020، وجرى تحديثها في عام 2021. وزاد الإقليم من قدراته، فركز بقدر أكبر على فريق واحد لقوة الحدود صمم حديثا وأصبح جاهزا للمستقبل ومعتمد على المعلومات الاستخباراتية، وزاد من التدريب الذي يدعم تحسين مهارات الموارد البشرية، كما مضى في تطوير علاقات أصحاب المصلحة مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ومن بين أهداف حكومة الإقليم تطبيق نظام قوي لإدارة الحدود يشمل بوابات إلكترونية وقدرات بيومترية. ومما يزيد من التأكيد على هذا النهج المتبع في إدارة الحدود استخدام عملية التخليص المسبق، التي يدعمها تبادل البيانات من خلال الاتفاقات الثنائية، بما يكفل تحقيق قدر أكبر من الدعم للأمن. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من قوة الحدود، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في جميع نقاط الدخول في جميع أجزاء جزر تركس وكايكوس. ومن المتوقع تنفيذ المرحلة الثانية والأخيرة من بدء القوة في أوائل عام 2024. وحالما يكتمل إنشاء قوة الحدود، ستكون قد تحققت أربعة أهداف رئيسية من أهداف حكومة الإقليم، وهي: قوة حدودية واحدة، ونظام شامل لإدارة الحدود، وقياسات بيومترية، وبوابات إلكترونية.

جيم - التعليم

44 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و 16 عاما. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم تشغيل إحدى عشرة مدرسة ابتدائية وخمس مدارس ثانوية. وثلاث من المدارس الثانوية

هي مدارس يستمر التمدرس فيها خمس سنوات وفيها فصول دراسية من الأول إلى الخامس، ومدرسة واحدة منها هي مدرسة إعدادية وفيها فصول دراسية من الأول إلى الثالث. ورغم أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نحو 61 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضا مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

45 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، تتيح الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس، التي لها حرم جامعي في ترك الكبرى وآخر في بروفينسياليس، الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات. والدراسة في الكلية المتوسطة مجانية لجميع سكان جزر تركس وكايكوس. ودخل الأمر التشريعي المتعلق بالكلية المتوسطة (المعدل) لعام 2023، الذي سُنَّ في 28 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيزَ النفاذ في كانون الثاني/يناير 2024. وتهدف التعديلات المُدخلة إلى تسهيل تحول الكلية من كلية متوسطة إلى جامعة. وستعزز التغييرات أيضا هيكل إدارة الكلية وتضمن أن يكون الأعضاء المعينون في مجلس إدارتها مؤهلين تأهيلا مناسباً. ولدى الكلية حاليا حرم مُلحق في كايكوس الجنوبية، وتخطط لإنشاء حرم جامعي مُلحق في كايكوس الشمالية أيضا. والهدف من هذه الأحرام الجامعية هو ضمان الوصول إلى التعليم العالي وتنمية المهارات في جميع الجزر.

46 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لتوفير الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سَوَّوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا بدراسة المواد الجامعية من المستوى الأول المكافئ للبكالوريوس بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2023/2024. ويشجع الطلاب المؤهلون على التأكد من أنهم يحملون جواز سفر بريطانيا قبل التقدم بطلب للحصول على مركز يجعلهم يدفعون رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون للدراسة في المملكة المتحدة.

دال - الصحة العامة

47 - وفقا لما ذكرته حكومة جزر تركس وكايكوس، واصلت المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس عملياتها من خلال مستشفيات جزر تركس وكايكوس وعيادات الرعاية الصحية الأولية على نطاق هذه الجزر. وتُحال الحالات الخطيرة التي تتطلب رعاية متخصصة غير متاحة في الإقليم إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو جزر كايمان أو الجمهورية الدومينيكية، وأحيانا إلى كولومبيا والولايات المتحدة. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي.

48 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، يجري العمل حاليا على وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة 2024-2027 التي تهدف إلى ضمان حصول السكان على رعاية صحية مستدامة وعالية الجودة وميسورة التكلفة. وتحظى هذه الخطة بدعم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

49 - وقدمت حكومة المملكة المتحدة الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المخبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال

الصحة العامة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن دعمها يتمشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

50 - وفقا لقوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، انخفض المعدل الإجمالي للجريمة في جزر تركس وكايكوس في عام 2023، حيث انخفض المعدل السنوي لجرائم القتل من 33 جريمة في عام 2022 إلى 22 جريمة حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي إطار التصدي للزيادة الكبيرة في الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية والعصابات في عام 2022، يستمر تقديم الدعم من المنطقة ومن حكومة المملكة المتحدة على السواء. وتواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس تطوير قدراتها باستثمارات كبيرة في مجالات الاستخبارات والتحقيقات والاستدلال الجنائي الرقمي والعمليات. ويشمل ذلك إدخال تحسينات على وحدتها التكتيكية وفرعها البحري، ويقود هذا الأخير العمل على حماية الحدود والمياه الإقليمية.

51 - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سنّت حكومة جزر تركس وكايكوس تشريعات تُجرّم الاتجار بالأشخاص وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2015، قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي. وسنّت حكومة جزر تركس وكايكوس مؤخرا أيضا قوانين جديدة للأمن الوطني، بما في ذلك فيما يتعلق باعتراض الاتصالات، وتشريعات لمكافحة العصابات، وتمديد الحد الأدنى للعقوبات على الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية، كما عدلت الأمر التشريعي المتعلق بقوة الشرطة لتوسيع سلطتها لتشمل التوقيف والتفتيش.

52 - ووفقا لحكومة جزر تركس وكايكوس، تواصل قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس التعاون مع الشركاء في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما مع قوة الدفاع الملكية لجزر البهاما، وشرطة الخيالة الملكية الكندية، وإدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة (العمليات الجوية والبحرية)، وإدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، في حماية الحدود البحرية لجزر تركس وكايكوس. وعمقت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس علاقتها مع قوة الدفاع الملكية لجزر البهاما ولا سيما من خلال العمليات المشتركة وتوقيع اتفاق متعلق بالمسؤولين عن إنفاذ القوانين على متن السفن. وواصلت قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس، بالتعاون مع الشركاء، التركيز على حماية الطفل. وفي أواخر عام 2021، أُجري استعراضان لممارسة حماية الطفل.

53 - طوال عام 2023، مولت حكومة المملكة المتحدة تدريباً متخصصاً لتطوير قدرات قوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس في مجال التحقيق في الجريمة المنظمة وجريمة القتل. واستثمرت المملكة المتحدة في القيادة العليا للقوة بالتدريب، وأجرت اتصالات مع الشركاء الدوليين لدعم عمليات مكافحة العصابات والعمليات الشرطية، ويسرت لشبكة المرأة في أعمال الشرطة دعماً للمساواة والتنوع.

54 - ولا تزال الخطة الاستراتيجية لأعمال الشرطة للفترة 2021-2024، التي أطلقت في نيسان/أبريل 2021، توفر إطاراً لتعزيز تقديم الخدمات وتطوير أوجه أخرى لأعمال الشرطة. وترتكز الخطة إلى القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والمساءلة، وتهدف إلى الحد من الجريمة والخوف من الجريمة، وتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي، وحماية الحدود من الجريمة المحلية وعبر الوطنية، والاستثمار في إدارة الموظفين والأداء، واستخدام التكنولوجيا على الوجه الأمثل.

- 55 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وفي عام 2023، كانت السفينة HMS *Dauntless* راسية في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.
- 56 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شهرا. بيد أنه نظرا لعدد من حالات التأخير، بما ذلك تلك الحالات التي تسبب فيها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، وإعصارا إيرما وماريا، وكوفيد-19، استمرت المحاكمة حتى وفاة رئيس المحكمة في مطلع عام 2021 حيث أنشئت محاكمتان جديدتان على نطاق أصغر، بدأت أولاهما في حزيران/يونيه 2021 وانتهت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة الثانية في عام 2024.
- 57 - وأنشأت حكومة جزر تركس وكايكوس كتيبة جزر تركس وكايكوس في عام 2020. والكتيبة مكلفة بدعم العمليات الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وبالاستجابة في حالات الكوارث الطبيعية.

واو - حقوق الإنسان

- 58 - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وُسّع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. ووُسّع أيضا نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.
- 59 - وبُغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمنَ دستور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعيا إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطارا قانونيا شاملا وجامعا بقدر أكبر يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقا مصونا.
- 60 - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدّد أساسا في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنقّح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

خامسا - البيئة

- 61 - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية التابعة لحكومة جزر تركس وكايكوس مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر.

ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفينسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدراً أقل من التنمية. وكايكوس الشرقية غير مأهولة، وما زالت في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

62 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة، ومراعاة أفضل الخيارات والتخفيف من الآثار المحتملة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

63 - وتواصل حكومة المملكة المتحدة تقديم الدعم بشأن الاستدامة البيئية. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، ساعدت وكالة الشؤون البحرية وخفر السواحل في المملكة المتحدة صانعي السياسات في جهودهم الرامية إلى إدارة مخاطر التلوث البحري.

64 - وقد بدأت حكومة جزر تركس وكايكوس العمل بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمن البيولوجي. وبالإضافة إلى أعمال الحفظ التي تمولها المملكة المتحدة لحماية الأنواع الأصلية، يجري الإقليم تجارب تتعلق بمعالجة مرض الأنسجة المرجانية الذي يهدد شعابه المرجانية وقطاعي السياحة وصيد الأسماك. وتدير الإدارة حالياً عدداً من المشاريع التي تدعمها وكالات دولية مسؤولة عن البيئة. وسيضع الإقليم الصيغة النهائية لاستراتيجيته البيئية الخمسية لتعزيز إدارة البيئة. وفي عام 2022، استضاف الإقليم مؤتمره الدولي السنوي الأول المعني بتغير المناخ ووقع على ميثاقه الوطني المنقح بشأن تغير المناخ. وأصبح الإقليم أيضاً أول إقليم كاريبي فيما وراء البحار ينضم إلى مبادرة الحزام الأزرق لحكومة المملكة المتحدة لحفظ البيئة البحرية في عام 2022. وستركز هذه المبادرة على تعزيز حماية التنوع البيولوجي في الإقليم، بما في ذلك من خلال التصدي لأمراض الشعاب المرجانية، وإنشاء منطقة بحرية محمية جديدة، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والتخفيف من آثار التلوث البحري وتغير المناخ.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

65 - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.

66 - وجزر تركس وكايكوس عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهي عضو أيضاً في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

67 - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

68 - عقد في عام 2023 اجتماعان للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار في لندن، يومي 11 و 12 أيار/مايو ويومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة ما وراء البحار.

69 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الذي عُقد في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيره، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

70 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

71 - في الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقب الاجتماع الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن المملكة المتحدة ستدعم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا لأقاليم ما وراء البحار، إذا رغبت الأقاليم في ذلك، في قبول مسؤوليات إضافية وقدر أكبر من الحكم الذاتي، إلى جانب المساواة. وستتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات متشبا مع مسؤولياتها السيادية والقانون الدولي، مع ضمان الوفاء بالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

72 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة المملكة المتحدة بجميع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

73 - وأضاف قائلا إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، ولا تخضع إلا لاحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجتمع المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابع للمملكة المتحدة سنويا لرصد أولويات العمل الجماعية وللدفع بعجلتها، والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما في ذلك حماية البيئة، وبالإضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك كفالة الأمن. وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملية لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، ويجري تنفيذ شتى مشاريع البنى التحتية (انظر A/C.4/78/SR.8).

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

74 - في الجلسة السابعة المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قالت ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الجماعة لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة ضمان اتباع نهج حكومي شامل للجميع وديمقراطي وتمثيلي بحق للسماح لشعب ذلك الإقليم بالمشاركة المجدية في تقرير مستقبله بنفسه (انظر A/C.4/78/SR.7).

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

75 - اتخذت الجمعية العامة، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، القرار 98/78 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2023 (A/78/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقا عن اللجنة الرابعة. ووفقاً للقرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علماً بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(هـ) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهمة في عملية التشاور؛

(و) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) شددت على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

- (ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛
- (ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عنها وعن تنفيذ القرار .

خريطة جزر تركس وكايكوس

